المحور الأول: الإطار المفاهيمي للنقود

تمهيد:

تعد النقود القلب النابض في الحياة الاقتصادية وحجر الزاوية في الاقتصاد المعاصر، إذ تعتبر من أقدم النظم الاقتصادية، وعاصرت الإنسان منذ آلاف السنين ولقد مرت النقود خلال تاريخها الطويل بتطور تدريجي، ويمكن للنقود تقديم منافع عظيمة للبشرية من خلال التدبير والتسيير الكفء لتبادل السلع والخدمات، ومع ذلك فقد تكون سببا للتضخم، إذا ساءت الإدارة النقدية وانخفض مستوى فاعليتها، وترتبط مستوى رفاهية المعيشة للفرد بكمية النقود التي يتحصل عليها، كما أن هناك علاقة قوية بين النقود وبين حالة التوظيف ومعدل الناتج الحقيقي، والمستوى العام للأسعار وتوزيع الدخل والثروة، لذلك تعتبر النقود الوسيلة التي تمكن السياسة النقدية من التأثير في النشاط الاقتصادي.

أولا: ماهية النقود

1. النشأة:

لا يعرف على وجه التحديد متى استخدم الإنسان النقود لأول مرة ولكن المتفق عليه بين المهتمين بالشؤون النقدية من الاقتصاديين بصفة عامة هو أن الحاجة إلى استعمال النقود نشأت عندما عجز نظام المقايضة عن القيام بمهمة تسهيل التبادل أمام تزايد درجات التخصص، واتساع تقسيم العمل وبالتالي تعقيد عمليتي الإنتاج والتوزيع، ومن هنا ظهرت النقود للتغلب على هذه الصعوبات.

- **نظام المقايضة**

في ظل النظام الاقتصادي البدائي، كانت الصورة الغالبة للمجتمعات تقوم على شكل من أشكال الاقتصاد المعيشي البدائي، فما تحصل عليه الجماعة، من الصيد مثلا يوزع على الأفراد بصرف النظر عن مدى مساهمة كل فرد في الإنتاج .ولقد اعتبر الإنتاج في ذلك الوقت كافيًا نسبيًا لإشباع حاجة الأفراد والجماعة، ولم تكن هناك ضرورة ملحّة لقيام التبادل مع جماعات أخرى. ولكن يتضح من التجارب أن صفة الجمود تنتفي عند عقلية الإنسان وصفة الثبات لاحتياجاته، ومع نشأة التخصُص وتقسيم العمل بين الأفراد والجماعات بدأ اقتصاد التبادل يفرض وجوده، واتسع نطاق المقايضة ليتعدّى حدودًا ضيّقة ترتبط بسوق محدّد، واتسع تدريجيًا ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وازداد بذلك اعتماد الناس بعضهم على بعض في إشباع حاجاتهم .ذلك أن الإنسان يعتمد في إشباع حاجاته على ما ينتجه بنفسه، وما ينتجه غيره من أفراد المجتمع.

فالتخصُص من ناحية، يؤدي إلى إنتاج كمية من السلعة تفوق حاجة الفرد المتخصّص في إنتاجه، ومن ناحية ثانية يفتقر الفرد إلى سائر السّلع الأخرى التي ينتجها غيره من أفراد المجتمع. فالمتخصّص في إنتاج القمح مثلا ، يفتقر إلى الملبس وأدوات الزراعة وغيرها. وهكذا يمكننا القول أن الآثار الكاملة للتبادل لم تظهر إلا مع ظهور التخصّص ونشأة السوق.

فالمقصود بالمقايضة **مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون استخدام النقود**، وهي كأساس للمقايضة، تفترض وجود **السوق** مكان المقايضة (الحيّز الجغرافي الذي يلتقي فيه عارض السلعة مع طالبها)، ووجود **الزمان**،(أن

يتواجد عارض السلعة وطالبها في نفس الوقت)، **والسلعة** موضوع المقايضة، وأن يكون لهذه السلعة مقياس تعبّر عن قيمتها من خلاله...

✓ **صعوبات نظام المقايضة**

للمقايضة صعوبات عديدة، وقد ازدادت بازدياد درجة التخصّص وتقسيم العمل، واعتماد الناس على بعضهم البعض، ونعدّد صعوبات المقايضة فيما يلي:

- صعوبة تحقيق التوافق المزدوج (أو التام) لرغبات المتعاملين. (التوافق في نفس الوقت وبنفس الكمية وتوافق السلعة المطلوبة من الطرفين)؛
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة. يوجد عدد من أنواع السلع يمكن تجزئتها إلى كمياتٍ صغيرةٍ دون إهلاكها، مثل القمح والفاكهة والزيوت كان هناك عدد آخر من السلع التي يصعب بل يستحيل تجزئتها مثل الحيوانات والمنازل؛
- الخلاف حول كيفية تقويم السلع والخدمات. لنفرض أن التوافق بين الرغبات قد تم، فما هي الكمية التي يمكن التخلي عنها من السلعة A مقابل الكمية من السلعة B وكيف يتم قياس السلع موضوع المقايضة ومع تعدّد السلع وتنوعها لابد أن تتعقد أكثر؛
- صعوبة إيجاد وسيلة للادخار والقيام بعمليات الدفع المؤجل. فنظام المقايضة يعجز عن تقديم وسيلة صالحة لاختزان القيم، لأنه إذا زاد إنتاج الفرد سيضطر إلى تخزينه في شكل سلعة، وإذا كانت هذه السلعة قابلة للتلف فإنه لن يستطيع ذلك.

2. **<u>تعريف النقود:</u>**

عرفها (walke) في عبارته الشهيرة" النقود هي أي شيء تفعله النقود (money is what money dose) وهذا تعريف واسع للنقود، بمعنى أننا نستطيع أن نضيف للنقد أي شيء يؤدي وظيفتها مثل الشيكات، أو وصولات الصرف وغيرها، أما (keynes) فقد كان تعريفه الأقرب للتعريف العام للنقود حيث عرفها بأنها " كل شيء يستخدم لتسوية المدفوعات باعتباره ذو قبول عام كوسيط للمبادلة ويستخدم لحفظ القوة الشرائية"

إن النقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الأداة التي تمنح لصاحبها (طبقًا للمفهوم الاقتصادي) القوة الشرائية التي تمكنه من إشباع احتياجاته كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته .ومن هذا المنطق فهي الأصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة إجبار ومقبول قبولا عامًا في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو المتخلفة .فضلا عن كونها أصلا كامل السيولة يتمتع بقوة اقتصادية تسمح له بأن يكون وسيط للتبادل وأداة لسداد الالتزامات الآجلة وهذا ينبع من كونها مستودع للقيمة وأخيرًا يمكن للوحدات الاقتصادية أن تستخدمها كمقياس للقيمة.

3. **<u>الخصائص:</u>**

✓ **الدوام والثبات النسبي في القيمة :** وذلك حتى يتمكن النقد من ربط الحاضر بالماضي والتنبؤ بالمستقبل، وهذه الخاصية تشترطها وظيفة مخزون القيم ووظيفة الدفع اللتان ترتبطان ارتباطا وثيقا بالزمن، لأن عدم ثبات قيمة النقد يفقد ثقة الناس فيه ويخلق بالتالي اضطرابا في المعاملات.

- ✓ **التجانس (Homogeneity)**يقصد بالتجانس أن كل وحدة نقدية(كالدينار)ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى في نفس الفئة وهو ما يعني عدم وجود فروق في النوعية أو في قوة الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكها .أي يوجد استقرار في عملة التبادل.
- ✓ **قابلية الانقسام (Divisibility)**أي أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابلة للتقسيم إلى أجزاء صغيرة بحيث يمكن شراء مختلف القيم الاقتصادية(سلع وخدمات)مهما كبرت أو صغرت قيمتها.
- ✓ **سهولة الحمل والنقل** :كان من صعوبات المقايضة أن الفرد المتبادل يكون أحيانا مضطرا إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من سلعة ما يصعب حملها ونقلها وتخزينها، وبفضل النقود أصبح بالإمكان حمل ونقل قوة شرائية كبيرة في صورة أوراق نقدية لا يكلف حملها أي نفقات ويتمتع حاملها بقوة شرائية تنتقل معه في كل مكان وزمان.
- ✓ **أنها لا تتسم بالوفرة:** لأجل الوصول إلى حالة التوازن الاقتصادي فإن كمية النقود المعروضة يجب أن تعادل من حيث القيمة الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، فإذا كانت كمية النقود المعروضة أكبر من قيمة الناتج القومي، فإن ذلك يعرض قيمتها التبادلية إلى الانخفاض، وفي نفس الوقت يجب أن لا تكون كميتها المعروضة أقل من قيمة الناتج القومي لأن ذلك يعيق تطور النشاط الاقتصادي.
- ✓ **أن تكون نافعة:** تختلف منفعة النقود عن أي سلعة اقتصادية فالنقود مفيدة لأنها قادرة على إشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات بصورة غير مباشرة من خلال ما تمنحه لحائزها من قوة اختيار غير محدد وغير مخصص.
- ✓ **أداة إجبارية** :إن النقود كأداة للدفع وتسوية الالتزامات وسداد للديون تعتبر أداة إجبارية ملزمة، أي أن الدائن أو البائع لا يستطيع رفضها في مقابل الدين أو في تقييمه للسلعة المعروضة وفي نفس الوقت فهو لا يطلب أي أداة أخرى بدلا منها، كما أن القانون يحدد قيمة هذه الأداة الإجبارية للسداد والتعامل .فعلى سبيل المثال نجد أنه في الاقتصاديات المختلفة يمكن للمتعاملين قبول أو رفض الشيك كسداد للالتزامات أما النقود فلا يمكن رفضها حيث أنها بصفتها الرسمية تعتبر ملزمة.
- ✓ **النقود أداة عامة وشاملة** :أي غير محددة وليست مخصصة، وهذه الخاصية تميز النقد عن غيره من الأوراق مثل سند الشراء، أو تذكرة السفر أو بطاقة الهاتف، لأنه عندما يكون لدينا تذكرة سفر، أو تذكرة مطعم أو بطاقة هاتف تكون لهذه الأدوات قوة شرائية، ولكنها مخصصة لغرض معين، ومن ثم فهي ليست عامة ولا نهائية، وبالتالي تتميز النقود بعدم التخصيص.
- ✓ **أداة للأعمال المباشرة والفورية** :الصفة الأخيرة للنقود كونها أداة لإتمام الأعمال المباشرة والفورية بمعنى أن المدين يعطي قيمة الدين في شكل نقود إلى الدائن تسوى التزاماته فورًا، بدون أن ينتظر أي شيء آخر .فهنا تعتبر عملية الوفاء بالالتزامات عملية فورية بدون إبطاء أو تأجيل. فالنقود تضمن هذا التوازن الفوري في اللحظة التي تستخدم فيها بعكس الشيك مثلا فلابد للدائن أن ينتظر تحصيله حتى يستطيع منح المدين الإيصال الدال على إبراء ذمته.

ثانيا: وظائف وأنواع النقود

1. وظائف النقود

يمكن تقسيم أهم الوظائف التي يمكن للنقود تأديتها في سبيل خدمة النظام الاقتصادي في المجتمع إلى وظائف أساسية ووظائف مشتقة.

- ✓ **النقود كوسيط للتبادل :** وهذه الوظيفة تعتبر أقدم وظيفة للنقود، كما أنها الوظيفة المباشرة التي تميز النقود عن غيرها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية، ومعنى ذلك أن النقود لا تطلب لذاتها، وإنما لما تؤديه لتسهيل عمليات التبادل. فبدلا من مبادلة السلع والخدمات بسلع وخدمات أخرى، فإننا نبادلها بالنقود .ولا شك أن استخدام النقود يسهل عملية التبادل ومما يزيد في هذه السهولة أن النقود عادة ما تكون مقسمة إلى وحدات صغيرة، وبذا يمكن استخدامها في تسوية المعاملات الصغيرة والكبيرة على السواء.
- ✓ **النقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة:** تتضح أهمية النقود معيارا للقيمة من خلال الصعوبات التي واجهة التعامل بأسلوب المقايضة إذ لا تتوافر وحدة مشتركة يعتمد عليها معيارا لقياس قسم السلع والخدمات المختلفة. وبعد استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد والجماعات من اعتمادها أساسا يتم بموجبه تحديد أثمان و قيم مختلف السلع والخدمات. وبذلك تغلبت النقود على مشكلات تعدد نسب التبادل والحساب الاقتصادي في ظل العمل بنظام المقايضة إذ أصبح الآن يعبر عن قيمة وحدة واحدة في كل سلعة أو خدمة بوحدات نقدية أي بالثمن النقدي، ومن ثم أصبح لكل سلعة أو خدمة قيمة نقدية واحدة بدلا من آلاف القيم.
- ✓ **النقود كمقياس للمدفوعات الآجلة:** النظم الاقتصادية في الوقت الحاضر تتطلب وجود عقود كبيرة الحجم، ينص معظمها على الدفع في المستقبل. أي استخدامها في إبراء الديون المستقبلية. فالاقتصاد الحديث يقوم في الواقع على أساس توافر عدد كبير من العقود التي ينص فيها على سداد أصول وفوائد الديون المتعاقد عليها بوحدات نقدية. فإذا قامت الحكومة مثلا بالاقتراض من الأفراد عن طريق بيعها للسندات، في هذه الحالة فإن بيع الحكومة للسندات وتعهدها بسداد قيمتها، بعد فترة زمنية معينة، مع الفوائد اللازمة يعني أن النقود قد استخدمت كوسيلة للدفع الآجل.
- ✓ **النقود كمستودع للقيمة:** ترتبط هذه الوظيفة بخاصية الدوام والثبات، وتعتبر أكثر وظائف النقود أهمية في الاقتصاديات الحديثة، فباستعمال النقود كوسيلة للتبادل أمكن فصل عملية التقايض المباشر إلى عمليتي بيع وشراء كما أمكن تبعا لذلك تأجيل عملية الشراء بالاحتفاظ بالنقود ولفترة معينة إذ يستطيع المرء أن يبيع منتجاته الاقتصادية الآن ثم يحتفظ بالنقود لاستخدامها عند الحاجة في المستقبل وهنا قامت النقود كقوة شرائية عامة وعلى المستوى الفردي بد ور هام في اختزان القيم، وبهذه الصفة بالمقارنة بالتخزين السلعي تعد النقود أكثر الوسائل تخزينا للقيم سهولة وأقلها تكلفة وأفضلها ملائمة وذلك للأسباب التالية:

- النقود لا تكلف شيئا في صورة نفقات تخزين؛
- لا تتعرض لتلف مادي يذكر من جراء تخزينها كما أنها كأصل مالي كامل السيولة؛
- تعطي لحائزها الحرية في الإنفاق على ما يريد عندما يستخدمها في المستقبل.

2. أنواع النقود

يمكن تقسيم أنواع النقود، حسب تطورها التاريخي إلى أربعة أنواع أساسية، هي النقود السلعية، النقود المعدنية، النقود الورقية والمصرفية، فضلا عن النقود الالكترونية كما يلي:

- ✓ **النقود السلعية:** تعتبر النقود السلعية أقدم أنواع النقود التي عرفتها المجتمعات البشرية، حيث لجأ إليها الناس للتخلص من مشاكل المقايضة وصعوباتها المختلفة، و قد شملت هذه السلع القمح والشاي والماشية القماش بالإضافة لسلع أخرى . وقد لجأت البشرية لنوع معين من السلع حسب أهميتها و وفرتها واستخداماتها ونتيجة لقبول الآخرين لها. و قد كان لهذه السلع صفتين: صفتها كسلعة وصفتها كنقد .و قد اختلفت السلع المستخدمة كوحدات نقد من مجتمع لآخر تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية بين المجتمعات، فالمجتمعات البدوية القائمة على الرعي كانت تستخدم الماشية كسلعة وسيطة و وسيلة التبادل التجاري، والمجتمعات الزراعية لمستقرة كانت تستخدم المنتجات النباتية .وتشير المصادر التاريخية إلى أن الإغريق قد استخدموا الماشية، بينما الهنود الحمر التبغ و استخدم الصينيون السكاكين و أستخدم الفراعنة القمح.
- ✓ **النقود المعدنية:** استخدمت معادن كثيرة كنقود مثل الحديد والنيكل والرصاص والنحاس والبرونز لقابليتها للتجزئة وتجانسها، غير أن تدهور قيمتها على إثر زيادة المعروض منها نتيجة اكتشاف العديد من مناجمها جعلها تفقد أهم خاصية تميز النقود وهي استقرار قيمتها لذلك شاع استخدام المعادن النفيسة (الذهب والفضة)كنقود معدنية رئيسية باعتبارها أفضل النقود .ومن أهم مزايا هذه النقود:
- ✓ أن للذهب والفضة من الصفات الذاتية، ما يجعلهما يشبعان رغبة من أشد الرغبات وأهمها في الإنسان وهي الشغف بالزينة، ولذلك كانا مقبولين لدى جميع الناس نظرا لما يتمتعان به من جمال الرونق وسهولة التعرف عليهما.
- ✓ قابليتهما للتجزئة من غير أن تنقص قيمة أجزائهما وهي منفصلة عنها وهي متصلة.
- ✓ يكاد المعدنان الذهب والفضة أن يكونا غير قابلين للتلف، حيث يقدر علماء المعادن أن المسكوك الذهبي لا يعتريه البلى في أقل من ثمانية آلاف سنة.
- ✓ ثبات قيمة المعدنين نسبيا بالقياس إلى غيرهما من السلع، وذلك لضآلة الإنتاج الجاري منهما، بالقياس إلى القدر المتراكم منهما على مر الزمن.
- ✓ التماثل التام في جوهر المعدنين النفيسين(الذهب والفضة)، وهو ما يجعل بالإمكان قياس عيار هذين المعدنين والتحكم فيه، بالإضافة إلى إمكانية تحويل هذين المعدنين من سبائك إلى مسكوكات ومن مسكوكات إلى سبائك، دون أن تفقد قدرا محسوسا من وزنها بالسك.
- ✓ لما كان معدنا الذهب والفضة نادرين نسبيا فإن قيمتها مرتفعة بحيث يتم تبادل غرام صغير من كل منهما بكمية كبيرة من السلع الأخرى، مما يسهل نقلهما من مكان إلى آخر، ويحبب إلى الناس استعمالهما كأداة جيدة لاختزان القيمة.

ملاحظة:

النقود المعدنية الكاملة التي تكون على هيئة مسكوكات ذهبية أو فضية ، يمكن أن نعرفها بأنها النقود التي تتعادل قيمتها كنقد "القيمة القانونية أو الاسمية "مع قيمتها كسلعة" القيمة السوقية أو الذاتية" ولو حدث أن ارتفعت القيمة السوقية للنقود المعدنية الكاملة عن القيمة القانونية فإن هذا سيدفع الجمهور إلى صهر الجنيهات الذهبية وتحويلها إلى سبائك وهذا سيؤدي إلى زيادة عرض السبائك الذهبية في السوق فتنخفض القيمة السوقية للذهب حتى

تتعادل مرة أخرى مع القيمة النقدية أو القانونية، العكس يحدث عند انخفاض القيمة السوقية، وتكون النتيجة هي تعادل القيمة النقدية مع القيمة السوقية.

- ✓ **النقود المعدنية المساعدة**

هذه النقود تصنع أيضا من المعادن، ولذلك قيمتها القانونية تكون أعلى من القيمة السوقية لكمية المعدن التي تحتوي عليها. ومثالها قطع النقود المعدنية المصنوعة من النيكل والفضة والبرونز والتي تستخدم لتسهيل حاجة المعاملات . ورغم أن القيمة القانونية لهذه النقود تفوق القيمة السوقية للمعدن الذي تحتويه، إلا أن الجمهور يقبل الاحتفاظ بها لأن الحكومة- وهي فقط صاحبة الحق في إصدارها -تحدد كميتها عند الحد الذي عنده تتوازن هذه الكمية مع حاجات الجمهور لها في مبادلاته العادية.

- ✓ **النقود الورقية:** وتشتمل على ثلاثة أنواع:
- ✓ النقود الورقية النائبة :و هي عبارة عن شيكات أو شهادات ورقية تعادل قيمتها قيمة الذهب في بنك الإصدار أي أن كل نقد ورقي ينوب عن نقد ذهب موجود في بنك الإصدار.
- ✓ نقود ورقية مصرفية (البنكنوت) : و التي تحمل تعهدا بالدفع عند الطلب يصدرها بنك الإصدار أي البنك المركزي، وتتوقف قوتها على رصيدها الذهبي و ثقة الجمهور.
- ✓ نقود ورقية إلزامية: وهي التي يقابلها جزء ضئيل من الذهب، وهي تلك النقود الورقية غير القابلة للصرف بالذهب، وتكون لها صفة الإلزام للجمهور بقبولها من خلال سلطة الدولة بدعمها.
- ✓ **النقود الكتابية(نقود الودائع) :** النقود المصرفية شأنها شأن النقود الورقية تمثل دينًا لصالح مالكها أو حاملها في ذمة البنوك التجارية التي تلتزم بها، وتتمثل نقود الودائع في التزام مصرفي من قبل البنوك التجارية، ينشأ من إيداع حقيقي لكمية من النقود القانونية، أو نتيجة قيام البنك بفتح حساب لعملائه على سبيل الإقراض، بدفع نقود قانونية للمودع أو لأمره، وتنتقل ملكية الوديعة من شخص إلى آخر بواسطة الشيكات.

عندما يقوم البنك بقبول الودائع فإن النقود الاعتيادية تتحول إلى نقود ودائع و بنفس القيمة فلا يحصل أي تغير في كمية النقود في التداول لأن المودع يستطيع أن يسحب أي مبلغ منها و يحوله إلى عمله في أي وقت يشاء باستخدام الشيكات بالإضافة إلى ذلك و من خلال تجارب المصارف التجارية ظهر نوع أخر من الودائع و هو ما يدعى بالودائع المشتقة و هي لا تنتج عن إيداع فعلي للنقود و إنما تنشأ عن طريق منح القروض من قبل البنك .حيث أصبح المتعارف عليه أن البنك عند منح قرض لأي شخص أو مؤسسة أو شركة يقوم بإيداع مبلغ القرض في حساب لديه باسم ذلك الشخص أو المؤسسة أو الشركة و يستطيع المقترض تحويل المبلغ باستخدام الشيكات إلى نقود قانونية و هكذا تساهم البنوك التجارية في" انشاء النقود "التي يطلق عليها اسم النقود المصرفية و تتمثل بالودائع الرئيسة و المشتقة لدى البنوك

- ✓ **النقود الالكترونية:** مع ازدياد حركة المعاملات بين الأفراد والمؤسسات المالية واتساعها، وتشعبها، وعدم قدرة أي وسيلة دفع عن ملاحقة هذه التطورات، وبخاصة مع ظهور ما يسمى بالتجارة الالكترونية تم ابتكار النقود الالكترونية وهي عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صور وحدات إلكترونية تخزن في مكان آمن على" الهارد ديسك "بجهاز الحاسوب الخاص بالعميل يسمى بالمحفظة الالكترونية، حيث يمكن استخدامها في عمليات البيع أو الشراء أو التحويل.

بشكل عام يمكن القول أن النقود الالكترونية " مخزون إلكتروني لقيمة نقدية على وسيلة تقنية يستخدم بصورة شائعة للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة و تستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدما.

ثالثا: الأنظمة النقدية:

1 . تعريف النظام النقدي

ويمكن تعريف النظام النقدي على نحو من التبسيط على أنه الكيان التنظيمي الذي يضم في إطاره أنواع معينة من النقود المتداولة في مجتمع معين خلال فترة معينة، والقواعد الحاكمة لكيفية وشروط إصدار كل نوع منها ومدى قابلية بعضها للتحول إلى الأنواع الأخرى المتداولة، ومدى الالتزام بقبولها في الوفاء بالالتزامات.
ومن الضروري الإشارة إلى أن النظام النقدي لدولة ما يتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي على النحو التالي:

- العنصر الأول : والذي يشير إلى مجموعة المؤسسات النقدية الوطنية التي تختص قانونا بإصدار وخلق النقود وما يرتبط بها من متغيرات بالزيادة أو النقصان وتحدد قوانين الدولة وحدة النقد الوطنية والأجزاء التي تتكون منها.
- العنصر الثاني : وهو العنصر الذي يختص بالنقود وأنواعها المختلفة التي تستخدم في التداول داخل إطار الدولة وحدودها.
- العنصر الثالث : وهو العنصر الذي يتضمن مجموعة القوانين واللوائح والإجراءات التي تحكم كمية النقود والتغيرات المرتبطة بها.

2. أنواع النظم النقدية

مثلما تطورت النقود وتعددت أنواعها تعدد الأنظمة النقدية ومرت بمراحل عدة، نذكرها فيما يلي:
2- 1. القواعد النقدية السلعية: إن قاعدة النقد السلعية هي نظام نقدي تعرف فيه وحدة التحاسب النقدية لقدر معين من سلعة واحدة أو بالنسبة لأكثر من سلعة. أو بعبارة أخرى هي ذلك النظام الذي يحدد في ظله القانون النقدي سعرا ثابتا -مقاسا بوحدة التحاسب النقدية - للوحدة من السلعة أو من كل تلك السلع التي يقع الاختيار عليها قاعدة للنقد.
في هذا الصدد سنتناوله بقدر من التفصيل القاعدتين الأساسيتين لقاعدة النقد السلعية في البندين التاليين:
أ .**نظام المعدن الواحد:**
يرتكز هذا النظام على معدن واحد، ذهبا كان أم فضة، وهو ما يعرف بنظام الذهب ونظام الفضة، ويشتمل على:

- ✓ **نظام الفضة:**

عرف هذا النظام منذ القديم واستمرت العديد من الدول بإتباعه حتى عام 1914 ، ولقد عانى هذا النظام من صعوبة الاستمرار في تطبيقه، نظرا لإقبال معظم الدول على إتباع قاعدة الذهب، فأصبح من الصعب الاعتماد عليه في المعاملات الدولية، مما جعل قيمة النقود الفضية تتدهور، وتم الانتقال كليا إلى قاعدة الذهب كأساس للنظام النقدي.

فهي لا تختلف عن قاعدة الذهب وتسمى أيضا بقاعدة المعدن الواحد كقاعدة الذهب إلا أن هناك فروق في التطبيق، حيث أن الدول التي أخذت بقاعدة الفضة قليلة العدد ومحدودة من حيث التأثير ولم تلعب دورا مهما في التأثير على النشاط الاقتصادي العالمي.

- ✓ **قاعدة الذهب:**

وقد اتخذت هذه القاعدة ثلاث أشكال أساسية:

- ✓ نظام المسكوكات الذهبية.
- ✓ نظام السبائك الذهبية.
- ✓ نظام الصرف بالذهب.
- ✓ **نظام المسكوكات الذهبية:**

هي أول الصيغ التي تم التعامل بها من خلال قاعدة الذهب إذ تسك النقود من معدن الذهب بحيث تمثل قيمة الوحدة الواحدة ما تحتويه من ذهب. وقد شكلت المسكوكات الذهبية القسم الغالب من النقد المتداول، وإلى جانبها أوراق نقدية نائبة، ولكن في جميع الأحوال كانت المسكوكات هي النقد الأساسي. وللعمل بقاعدة الذهب، على الصعيد المحلي والخارجي وفي علاقته بالنُظم النقدية الأجنبية التي تسير على نظام الذهب، يجب توافر شروط معينة نذكر منها:

-تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معين من الذهب الخالص، وهذا بالطبع لا يشترط أن تكون النقود الذهبية متداولة فعلا، ولكن يكفي أن تكون النقود الورقية المتداولة، قابلة للتحوّل فعلا إلى ذهب بلا قيد أو شرط.

-يجب توافر حرية سك الذهب، وبأية كميات دون مقابل لمنع زيادة القيمة الاسمية عن القيمة الحقيقية.

-وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية، أي تحويلها إلى سبائك، بدون مقابل لمنع ارتفاع السعر السّوقي عن السعر القانوني للذهب.

- قابلية أنواع النقود الأخرى للصرف بالذهب وعند حد التعادل.

ومن البديهي، أنه إذا كانت عملتان أو أكثر تسيران على نظام الذهب، فإن سعر الصرف بينهما يتحدّد على أساس قسمة الوزن المعدني الصافي للجنيه الإسترليني مثلا على الوزن المعدني للدولار الأمريكي .ولنفرض أن المشرّع الإنكليزي يعرفه على أنه يساوي 7.32 غرامًا من الذهب ولنفرض أن المشرّع الأمريكي يعرف الدولار على أنه يساوي 1.5 غرام سعر صرف الجنيه الإسترليني بالدولار الأمريكي: $\frac{7.32}{1.5}$ =4.87 دولارات

- ضمان حرية تصدير واستيراد الذهب(خروج ودخول الذهب)للمحافظة على التعادل بين القيمة الداخلية والقيمة الخارجية للذهب .وكان من شأن هذا التدبير أن حافظت أسعار الصرف على ثباتها واستقرارها.

الشرط الأول هو الذي أعطى للذهب قيمته القانونية، أما توافر حرية سك وصهر الذهب فهي ضرورية للمحافظة على سعر التعادل بين السعر السوقي(في شكل سبائك)والسعر القانوني(في شكل مسكوكات)للذهب، أما شرط توافر حرية تصدير واستيراد الذهب(خروج ودخول الذهب)فهو الذي حقق التعادل بين سعر الذهب محليًا وعالميًا، مع الآخذ بالاعتبار نفقات نقل وتأمين الذهب، وهذا النظام ظل معمولا به حتى الحرب العالمية الأولى، حيث أخذت البلدان بالتّخلي عنه تدريجيًا، نظرًا لحاجتها لاستخدام الذهب كغطاء للإصدار النقدي ولشراء العتاد الحربي.

- ✓ **نظام السبائك الذهبية:**

ويعني أن الأوراق النقدية لم تعد قابلة للتحويل إلى ذهب في شكل قطع عملة ذهبية وإنما فقط في شكل سبائك ذهبية لا تقل وزن السبيكة منها عن قدر معين يحدده القانون.

تميّزت الأحوال النقدية في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بالاضطرابات والفوضى، وانخفضت القوة الشرائية للعديد من العملات الأوروبية كالجنيه الإسترليني، والفرنك الفرنسي، والمارك الألماني الذي انهار انهيارًا تامًا. لذلك كان الهم الأساس ي الذي شغل أذهان الاقتصاديين ورجال الحكم، هو مسألة الإصلاح النقدي.

ولعل من الضروري الاشارة إلى أن تحول الدول إلى نظام السبائك الذهبية من نظام المسكوكات الذهبية يرجع إلى الأسباب التالية:

- خوف الدول من عدم توفر رصيد من الذهب يكفي لحاجة المعاملات التجارية والاقتصادية في الداخل والخارج في ظل الاتجاه المتزايد نحو المزيد من النمو الاقتصادي في النشاط الاقتصادي في الداخل والخارج وخاصة مع قصور الموارد من معدن الذهب في العديد من الدول.
- اكتشاف أن الفكرة الخاصة بحرية تحويل النقود الورقية وغيرها من الوحدات النقدية إلى مسكوكات ذهبية وبالعكس هي في الواقع أمر لا يبرره رأي سديد، فواقع المعاملات أظهر أن الأفراد لا يلجؤون إلى استعمال حقوقهم في تحويل البنكنوت النقدي إلى ذهب إلا في حالتين:

-الحالة الأولى :حالة المضاربة على أسعار الذهب ومحاولة الاستفادة من فروق الأسعار.

-الحالة الثانية :حالة وجود أزمات نقدية يهرع عندها الأفراد إلى طلب الذهب والاحتفاظ به.

وليس من المعقول أن يشجع المجتمع عمليات المضاربة ويحقق أغراض المضاربة الشخصية في تحقيق أرباح على حساب النشاط الاقتصادي للاقتصاد القومي أو يشجعهم على ذلك بالسماح بشرط حرية تحويل النقود إلى ذهب دون قيد أو شرط.

- اتضح أنه في أوقات الأزمات النقدية حينما يزداد الطلب فجأة على اكتناز الذهب، يصبح من الصعب ايجاد الكميات المطلوبة فورا التي تلبي كل رغبات الأفراد في التحويل إلى ذهب.

وعموما فإن من أهم الشروط التي ارتآها هؤلاء الاقتصاديون للعودة إلى نظام الذهب ما يلي :

- تحديد قيمة ثابتة لوحدة النقد بوزن معيّن من الذهب .
- قابلية صرف النقود الورقية بالذهب وبالعكس وبلا قيد أو شرط.
- الكف عن سياسة التمويل التضخمي للموازنة العامة .
- الحفاظ على أسعار الصرف الثابتة، من خلال العمل على التوازن الخارجي (التوازن التلقائي في موازين المدفوعات)
- أن تتوازن القوة الشرائية للنقود داخليًا وخارجيًا.
- توفير ثقة الأفراد بالعملة من خلال ثبات قوتها الشرائية.

غير أن الدول، إنكلترا مثلا، عندما عادت إلى قاعدة الذهب، اشترطت أن لا تقل كمية البنكنوت المراد تحويلها إلى ذهب عن قيمة معيّنة، وكان البنك المركزي الإنكليزي على استعداد لأن يبيع الذهب للأفراد في شكل سبائك ذهبية بوزن لا يقل عن 400 أوقية من الذهب، أو ما يعادل 1700 جنيه إسترليني أو 7575 دولارًا أمريكيًا .وبذلك تكون السلطات النقدية قد عملت على تحقيق هدفين:

-أبقت على شرط تحويل الأوراق النقدية إلى ذهب وبالعكس، وبدون قيد أو شرط.

-خفضت من نطاق التعامل بالذهب، حيث أصبحت النقود المتداولة في الداخل هي النقود الورقية، ومنع اكتنازه للاحتفاظ به لخدمة المدفوعات الدولية.

✓ **نظام الصرف بالذهب:**

يتميز هذا النظام بأن وحدة النقد الأساسية فيه تكون مرتبطة بالذهب بطريقة غير مباشرة وعن طريق وحدة النقد الأساسية لدولة أجنبية تسير على قاعدة الذهب، وفي هذا النظام كما هو واضح لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية للبلد على أساس الذهب مباشرة، وإنما ترتبط بنسبة ثابتة لعملة بلد آخر يسير على نظام السبائك الذهبية، أي أن عملة الدولة تكون قابلة للصرف بالذهب ولكن عن طريق عمله وسيطة لدولة أخرى، وقد تم التعامل بهذه الصورة من خلال مؤتمر جنوة عام 1922م ، وأصبح نظام الصرف بالذهب نظاما دوليا في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية حيث طبق في الكثير من الدول ، ويحقق هذا النظام عدة مزايا هي:

1. أنه يحقق مزايا السير على قاعدة الذهب من خلال الاحتفاظ بعملة دولة أخرى فقط.
2. أن احتفاظ الدولة بعملات أجنبية في بنوك الدولة المتبوعة يؤدي إلى تحقيق فائدة مالية على أرصدتها من العملة الأجنبية بحيث يعتبر ذلك موردا ماليا إضافيا للدولة التي تسير على قاعدة الصرف بالذهب.

إلا أنه وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى وتداعيات أزمة الكساد الكبيرة واجهت اقتصاديات العديد من الدول صعوبات عديدة لمواجهة الآثار الاقتصادية لذلك، مما أدى للتخلي عن إتباع قاعدة الذهب وعدم الالتزام بأحكامها من قبل العديد من البلدان ما أدى إلى انهيار قاعدة الذهب والتي يمكن حصر أهم الصعوبات والأسباب التي أدت إلى انهيارها بما يلي:

- قصور الكميات المتوفرة لدى البلدان من الذهب وعدم كفاية إنتاجه لمواكبة الطلب عليه ولمعالجة آثار الحرب العالمية الأولى ومواجهة نفقاتها الإصلاحية.
- عدم تكافؤ توزيع الاحتياطيات الذهبية بين البلدان إذ تركزت في بعض البلدان المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا مقارنة ببلدان أوروبا الشرقية، وبالرجوع إلى الإحصائيات الدولية احتوت كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بعد نشوب الحرب على ثلاثة أخماس الذهب المتوفرة في العالم.
- فرض بعض القيود على حرية استيراد وتصدير الذهب لإجراء التبادلات التجارية الدولية وفرض القيود الجمركية والضريبية من قبل بعض البلدان بهدف تعزيز المركز الاقتصادي لها وتحسين أوضاعها المحلية، ومثال ذلك فرض بعض القيود الجمركية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لدعم مركزها الاقتصادي المحلي وتجارتها الخارجية.
- تعارض بعض السياسات التي اتبعتها بعض الدول لشروط وأحكام قاعدة الذهب إذ قامت بعمليات التوسع في إصدار النقد دون أن يقابله قدر مناسب من الاحتياطيات الذهبية الواجب توفرها كغطاء نقدي، وذلك بهدف التوسع بالاستثمار وتنشيط الاقتصاد لتجنب آثار الكساد الكبير.

ب . قاعدة المعدنين:

بموجب هذه القاعدة تحدد الدولة نوعان من النقود المعيارية كل منهما من معدن مختلف ولكل منهما قوة إبراء غير محدودة لذلك ترتبط قيمة النقود الورقية المصدرة بكميات معينة من كلا المعدنين، فمثلا الوحدة الواحدة من النقود تعادل 1 غرام ذهب أو 5 غرامات من الفضة .

غير أن زيادة إنتاج الفضة أدت إلى انخفاض قيمتها وهذا ما دفع الأفراد الابتعاد عن التعامل بها والتعامل فقط بالنقود الذهبية ، إذ أن ميزات هذا النظام التي جرى توضيحا تصطدم بقانون جريشام والذي ينص على أن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول، وقد أدى عدم التوافق بين القيم النسبية للمعدنين في السوق وبين القيم النسبية التي تحددها الحكومة بينهما إلى فشل هذا النظام وخروج كل الدول التي كانت تأخذ به .

2- 2.القواعد الائتمانية

هذه القاعدة حديثة النشأة، وتستخدم من قبل جميع الدول المعاصرة، حيث أصبحت النقود الورقية نقودا غير قابلة للتحويل إلى أي شكل آخر من المعادن. ومن ثم أصبحت النقود الإلزامية نقودا أساسية في التعامل وتنسب إليها وحدة التحاسب. وبناء على ذلك أصبحت نقود الودائع التي تولدها البنوك التجارية هي النوع الوحيد للنقود الاختيارية أو المشتقة المتداولة في النظم المعاصرة.

ومن استقراء تاريخ النظم النقدية يتبين أن الدول لم تتبن قاعدة ائتمانية اختيارا، بل إن هذه الدول وجدت نفسها في إطار هذه القاعدة كنتيجة للحرب أو الأحداث الأخرى المفجعة. فنتيجة للحروب تزداد المطالبات المالية للأجور والمستحقات الأخرى على نحو يفوق ما يمكن أن يوفره النظام الضريبي من تمويل، وتضطر الحكومات حينئذ لطبع نقود لمقابلة هذه الاحتياجات . ولقد أصبح من الواضح تماما أن قابلية العملة للصرف بالذهب أو بالفضة أو بكليهما سواءً في الحاضر أو في المستقبل لم تعد أمرا جوهريا في استمرار تمتع النقود بالقبول في الشئون الاقتصادية الداخلية في البلد محل الاعتبار .بل إن النظام النقدي الدولي هو الآخر يتحرك تدريجيا من السلعية إلى الائتمانية، أو بتعبير آخر من الارتكاز على السلع ذهب أو فضة إلى الارتكاز على المستحقات . فقد أصبحت الدول تدخل في احتياطيا النقدية الدولية ليس فقط الذهب بل أيضا عناصر غير سلعية مثل الحقوق سهلة البيع المتمثلة في وحدات حسابية لدول قيادية، وكذا حقوق السحب والتي تعتبر نوعا من الاستحقاقات قبل صندوق النقد الدولي .ولهذه الأسباب وغيرها فإنه يبدو منطقيا أن نتوقع أنه بينما يستمر الذهب في لعب دور في العلاقات النقدية الدولية، إلا أن هذا الدور ستتناقص أهميته.